جامعة الانبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
المقرر الدراسي: الفكر السياسي القديم والوسيط
استاذ المادة: م.م ايسر عويد محمد

المحاضرة الثالثة عشر:

ثانيا- نظام الحكم في مدينة القوانين

يحدد دستور مدينة القوانين الذي يقترحه افلاطون شكل السلطة السياسية فيها ، وقد رأى أن يكون هذا الدستور مختلطاً تجتمع فيه العناصر الإيجابية في الملكي الفردي) و (الديمقراطي الجماعي) ، **فالنظام المختلط او الدستور المختلط (هو النظام الذي يجمع في إطاره بين عناصر ومبادئ مختلفة مستقاة من انظمة او اتجاهات متباينة بصورة تحقق الانسجام والتوازن بين القوى المتعارضة وتجعل كلا منها بمثابة صمام امان للأخرى).** وتعد هذه الفكرة الأساس الذي أقيم عليه ، فيما بعد ، مبدأ الفصل بين السلطات ، فإذا كانت السلطة هي أبرز عناصر النظام الملكي وأكثرها إيجابية ، والحرية هي أبرز عناصر النظام الديمقراطي وأكثرها إيجابية ، فسيكون حاصل الجمع بينهما هو النظام المختلط الذي يجمع مزيجا متوازنا ومعتدلا من (الفردية والجماعية – السلطة والحرية) بما يجعل منه أفضل صور الأنظمة السياسية الواقعية .

فالنظام الملكي يقوم على مبدأ السلطة (الحكمة والنظام الديمقراطي يقوم على مبدأ الحرية فاذا امكن الجمع بين خصائص النظامين في نظام واحد أي إذا تحققت الحكمة لدى الحاكم وأمكن ضمان الحرية للمحكوم تحقق الاخاء وبالتالي تحقق الاستقرار الذي كان يتطلع له . وهكذا نرى انه بدلا من أن يعمد افلاطون إلى تحويل الملوك الى فلاسفة ويغفل عن الشعوب أو يتعمد إهمالها يحاول ، كما حاول الساسة العمليون في اوقات كثيرة أن يوفق بين الملكية وقضية الحكم الشعبي أما السبيل إلى تحقيق هذا التوفيق أو الانسجام فهو كفالة قدر من الحرية في النظام الملكي او تقرير مزيد من السلطة في النظام الديمقراطي . بعبارة أخرى بثبغي عدم ! المغالاة في مبدأ الحرية او مبدأ السلطة وانما يلزم الاعتدال في كل منها، وقد أثبت التاريخ صحة هذه الفكرة

، لان انهيار الدول أنما يعود الى استبداد الملوك بالسلطة واستعبادهم للأفراد فينصرفون عنهم ويتحينون الفرص للتخلص منهم (كما حدث للدولة الفارسية واما إلى مغالاة الأفراد في الحرية الى حد الاستهانة بالسلطة والاستهزاء بالقوانين (كما حدث في دولة أثينا)

وقد اقتبس أفلاطون أنموذج النظام الملكي من الدولة الفارسية التي اندفع ملوكها بسلطتهم إلى حدودها القصوى لتصبح سلطة فردية مطلقة ، بينما اقتبس أنموذج النظام الديمقراطي من دولة مدينة أثينا التي دفع نظامها بالحرية إلى حدودها القصوى لتصبح حرية جماعية مطلقة ، وفي الحالتين كان إفراط ، والإفراط إفساد لكل شيء ، وبخلافهما أقامت إسبرطة نظاما مختلطا تطلع إليه أفلاطون ودعا إلى الأخذ به .

لقد صاغ أفلاطون الهيكل المؤسسي لمدينة القوانين في صورة أقرب ما تكون إلى صورة أنظمة دولة مدينة أثينا ومؤسساتها ، معترفا بذلك ولو ضمنيا بان الديمقراطية ليست نظام سلبيا تماما كما افترض في محاورته الأولى (الجمهورية) . وتتكون مؤسسات مدينة القوانين هذه من:

١- **المؤتمر العام** : الهيئة التشريعية العليا وتضم جميع المواطنين من أعضاء الطبقات الأربع من دافعي الضرائب ، وحضور الاجتماعات إلزامي لأعضاء الطبقتين الأغنى وتفرض الغرامة على الممتنع عن الحضور منهما ، أما أفراد الطبقتين الأخريين فغير ملزمين بالحضور لمناقشة أمور المدينة .

٢ - **المجلس** : الهيئة التنفيذية لقرارات المؤتمر العام ، ويتألف من ٣٦٠ عضوا ، لكل طبقة ٩٠ عضوا يتم اختيارهم بالقرعة من أصل ١٨٠ عضو تنتخبهم طبقتهم ، ويقسم أعضاء المجلس إلى ١٢ قسماً كل قسم منها يمارس مهامه لمدة شهر.

٣ - **هيئة القضاة** : وتتألف من القضاة المختارين لمدة ٢٠ سنة من المواطنين البالغة أعمارهم ٥٠ سنة ، وتنقسم هذه الهيئة إلى الهيئات الفرعية التالية :

- هيئة حراس القوانين وتضم ٣٧ حارسة ينتخبون من المؤتمر العام على ثلاث مراحل ، ٣٠٠ مرشح ، ثم ١٠٠ مرشح ، ثم ٣٧ حراسا.

- هيئة أقدم ١٢ حارسا ، ومهمتهم المحافظة على الدستور والقوانين الأساسية .

– القضاة ومهمتهم الفصل في القضايا المدنية والجنائية ويتم اختيارهم بالقرعة .

لقد مس تطور الفكر السياسي عند أفلاطون بعض آرائه بطريقة أوضح وأعمق مما حدث مع آرائه الأخرى ، وبقي قسم ثالث من تلك الآراء على حاله دون أن يطرأ عليه أي تغيير ، فقد بقي أصل السلطة السياسية ومصدر شرعيتها ووظيفتها على حالها عنده من حيث هي سلطة ذات أصل إنساني إرادي أساسه حاجة الإنسان ومصدر شرعيتها العقل الإنساني في صورته الفلسفية المتفوقة أو الطبيعية المنتجة للقانون ، أما وظيفتها فهي تحقيق سعادة الإنسان فردا ومجتمعا عبر مسؤولياتها وواجباتها في الدفاع عن أمن دولة المدينة من الأخطار الخارجية ، وتلبية حاجات الإنسان الطبيعية ، وإدارة حياة الأفراد الاجتماعية .

ولكن شكل السلطة السياسية تغير لديه من نظام حكم مثالي يقوده ويدير شؤونه فلاسفة حكام أو حكام فلاسفة ، إلى نظام واقعي تتمايز أشكاله وتتدرج مراتبها تبعا لموقفها من القوانين ودرجة خضوعها لها وعدد من يحكمونها ، وصولا إلى نظم واقعى مختلط ثنائي (ملكي فردي + ديمقراطي شعبي) أساسه سلطة القانون . وبرزت أيضا ملامح التطور في فكر أفلاطون السياسي في موضوع تداول السلطة وانتقالها ، فقد افترض في (الجمهورية) حدوث دورة تاريخية متعاقبة لأنظمة الحكم والدساتير يتم عبرها تداول السلطة ، لكنه أغفل تحديد وسيلة ذلك الانتقال ، سلمية كانت أو غير سلمية ، على صعيد الأنظمة الواقعية ، ويقيد العقل الحاكم انتقال السلطة أو تداولها في النظام المثالي ، دولة الفلاسفة ، فيجعله يجري بطريقة تضمن خير المدينة وفضيلتها وهو انتقال يفترض أن يكون حسب هذا المنطق سلميا وهادئا ودوريا .

ووضع في السياسي) قيد القوانين على السلطة السياسية الواقعية ، فما خضع من أشكالها لهذا القيد جرى انتقال السلطة فيه وتداولها بشكل سلمي ووفقا لأحكام القانون ، أما ما انفلت منها من قيد القانون وأحكامه فانتقال السلطة وتداولها فيه لا يخضع للقانون ، ومن ثم سيكون أكثر احتمالا لاعتماد الشكل غير السلمي في ذلك الانتقال والتداول ، وبازدياد قناعته بأهمية قيد القانون وضرورة اعتماده في مدينة القوانين) ، أصبح انتقال السلطة وتداولها في هذه المدينة سلميا ودوريا ومنتظما وفقا للآليات القانونية الدستورية .

لهذا يتجه افلاطون نحو اقرار اسلوب الجمع في دستور واحد بين مزايا الملكية في احترام السلطة وتدعيمها وبين مزايا الديمقراطية في تقديس الحرية وحمايتها ، فيقدم لنا نظام يعتبر مزيج

من النظام الملكي والنظام الديمقراطي يمكن أن ي يسمى بالنظام الملكي الديمقراطي أو نظام مدينة القوانين إن إقرار أفلاطون ، ولو بشكل محدود ، بمبدأ الديمقراطية وتسليمه بأن موافقة الشعب إلى جانب توفر المعرفة في الحاكم هما أساس الحكم يعتبر مرحلة جديدة في تطور فكره . أنه لم يعد من أنصار الحكم المطلق كما كان شأنه عندما كتب الجمهورية ، كما إنه غير وجهة النظر التي كان يعتنقها عندما كتب السياسي . ففي الجمهورية ، لم يتعرض لدراسة مبدأ موافقة الشعب ، بل أنه لم يذكر شيئا عن ذلك في السياسي . كان مصرا على أن الحاجة لموافقة الشعب ، شأنها شأن سيادة القانون ، هي عائق لا لزوم له يعترض حرية السياسي أما في القوانين فإنه يجعل من موافقة الشعب ومنحه الحرية احدى مرتكزات فكره السياسي .

في الختام ، لا بد من التأكيد على ان مقارنة فلسفة افلاطون السياسية التي تضمنها كتاب القوانين بتلك التي وردت في كتاب الجمهورية فسيمكننا القول بأنه بقدر اقصاء أفلاطون للقانون من الدولة في الجمهورية ، فإنه حاول أن يرد في فلسفته المتأخرة التي وردت في القوانين ، القانون الى مكانه في الدولة ، بالرغم من أن هذا المسعى كان فاترا ينقصه الحماس وكذلك الحسم إلى حدما ، ويتضح ذلك تماما في المحاولة ، غير المقنعة ، التي اراد بها التوفيق بين سابق آرائه ولاحقها حين يصف الصورة الأخيرة للدولة بأنها ليست الأ دولة تالية للدولة الفاضلة (المثالية).

أن هذه المراجعة كانت تتطلب ، من افلاطون ، انشاء نظرية جديدة للمعرفة لكي يفسح امام التجربة والعرف المجال الكافي . ومع ذلك فان دراسة الدولة في القوانين هي التي أوحت بالمراجعات المطلوبة ، لان افلاطون عمد ، في الكتاب المذكور ، إلى التحليل الدقيق للنظم والقوانين الواقعية ، وأوصى بربط مثل هذه الدراسات بالتاريخ . كما آثار ، ايضا ، مبدأ التوازن باعتباره الوسيلة الصالحة لتكوين دولة دستورية ، وإذا قارنا دولة الجمهورية المثالية بدولة القوانين ، الواقعية لتبين أن الدولة الأخيرة هي التي حملة صادقة على مشكلة دولة المدينة ، وتلك المشكلة هي التوفيق بين مصالح ذوي الأملاك وبين المصالح التي يمثلها العدد الغفير من الجمهور من هذه النقاط العديدة ، مجتمعة، التي أثارها أفلاطون في القوانين والى حد ما في الجمهورية و أستسقى أرسطو بدايات منطلقاته الفكرية التي بنى عليها نظرياته الخاصة بطبيعة الدولة أو المجتمع .